مجلس التعاون

غرفة أبوظبي تبدأ تطبيق أنظمة الحوكمة

أبوظبي/متابعات:

أعلنت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي تطبيق أنظمة الحوكمة والالـتـزام بأفضل معايير أنظمة الحوكمة الرشيدة في كافة مجالات العمل وكل ما يخصها.

وقال المهندس صلاح سالم بن عمير الشامسي رئيس اتحاد غرف التجارة و الصناعة بالدولة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في تصريحات صحفية بهذه المناسبة أن تطبيق أنظمة الحوكمة في الغرفة جاء إيماناً من مجلس إدارة الغرفة بأهمية استخدام أنظمة الحوكمة التي تمثل أداة أساسية لتحسين الأداء وترسيخ قيم العدالة والمسؤولية والشفافية وتضمن نزاهة المعاملات واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة لضمان استمرارية الغرفة في تقديم خدماتها على أعلى مستوى وبما يحقق مصالح أعضائها من أصحاب الأعمال ويخدم عملية التنمية الشاملة في إمارة أبوظبي .

وأكـد مجلس إدارة الغرفة في بيان حول تطبيق أنظمة الحوكمة في الغرفة قيام الإدارة التنفيذية للغرفة بتطبيق تلك الأنظمة عند إعـداد ومراجعة اللوائح الداخلية واتباع أفضل المبادئ المهنية على جميع المستويات الإدارية في الغرفة بحيث تكون هناك مراجعة وتقييم وتحديث مستمر لأنظمة الحوكمة المطبقة في الغرفة .

وشدد على استقلالية مجلس إدارة الغرفة وأعضائه عن الإدارة التنفيذية ومبدأ الإفصاح والشفافية وبما يتضمنه من إفصاح عن المعلومات المادية في التوقيت المناسب والإفصاح عن الموقف المالي والإداري وأداء الغرفة وتطبيق قواعد المحاسبة الدولية في السجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية والالتزام بالسياسات والقوانين السارية ذات العلاقة والمعمول بها في الدولة.

وشـدد المجلس أيضا على الالتزام برعاية مصالح الغرفة والتخطيط الاستراتيجي لأعمالها وبناء مستقبلها ووضع أنظمة الرقابة الداخلية بما يضمن تقليل المخاطر المصاحبة للعمليات لتحقيق الأهـداف الموضوعة بالإضافة إلى التطوير المستمر للمعارف والمهارات التي يحتاجها مجلس الإدارة وبما يضمن المشاركة الفاعلة لكافة أعضائه.

وتم تشكيل ثلاث لجان متخصصة منبثقة عن مجلس إدارة الغرفة من أجل تحقيق بنود هذا البيان وهي لجنة الترشيح والحوكمة وتقوم بمتابعة وتطبيق أنظمة الحوكمة بالغرفة واختيار أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المتابعة والمكافآت وتتولى تقديم النصح والمشورة إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وتقوم بالنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة جميع التقارير المالية و الحسابات الختامية ومراجعة أنظمة الرقابة وأعمال التدقيق الخارجي والداخلي.

غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

أضواء

رسائل طيور الظلام

منذ مدة غير قليلة، كان يراودني الأمل في أن تفيق طيور الظلام في كهوفها وتراجع ما اقترفته أفكارها وأيديها في حق الإنسانية، وتحاسب نفسها بعد أن أصبحت خارج التاريخ والجغرافيا، في ظل ما ألصقته بالإسلام والمسلمين من تهم وجرائم لم يستطع أعداؤهم أن يلصقوها بهم على مدى عقود من الزمن، وأعطوا المبرر للمجتمع الدولي ليطارد كل مسلم على أنه إرهابي إلى أن يثبت العكس، ودفعوا بالمتطرفين والمهووسين ومرضى العقول إلى التطاول على دين الرحمة ورسول الإنسانية.

د. طارق سيف

ولكن مع الأسف، لا تزال رسائل طيور الظلام تتساقط علينا بين الفينة والأخرى لتؤكد إصرارهم على المضي قدماً في غيّهم والتمسُّك بمشروعهم الظلامي ونشاطهم الإرهابي وأفكارهم المتطرفة التي لا تعبر عن عقيدة أو مذهب، وإدراكهم الخاطئ لحقيقة الدين الحنيف ودعوة رسوله الكريم.

فمنذ بضعة أيام جرى بث رسالة صوتية جديدة مسجلة في أحد كهوف جبال أفغانستان أو باكستان، بعث بها أحد المأزومين من طيور الظلام بعد مرور نحو شهرين على رسالة أخرى جرى بثها في منتصف يناير الماضي، الأمر الذي أثار أسئلة عديدة: ما جدوى هذه الرسائل؟ وما الهدف منها؟ ولمن توجه؟ وما مضمونها؟ وهل يعتقد صاحبها أن هناك أحداً ينصت لها أو يسعى للعمل بما فيها؟ وما هو العائد منها طالما لم يكن هناك أي صدى للرسائل السابقة؟

رسائل طيور الظلام ستستمر طالما تمسكوا بالجهاد الافتراضي في الفضاء الإلكتروني، لكن مضمون هذه الرسائل لا يخرج عن كونه «أضغاث أحلام».

أسئلة كثيرة تتوارد على الذهن كلما جرى بث رسالة جديدة، صوتية أو مرئية، لزعماء إمبراطورية طيور الظلام، الأمر الذي يحتاج إلى محاولة لفهم هذه الظاهرة، وربما نستطيع أن نتعرف على حقيقة ما يرمي إليه هؤلاء الظلاميون من نشر للعنف والإرهاب في العالم باسم الإسلام.

لن تكون رسالة ابن لادن المذاعة منذ أيام الرسالة الأخيرة، إلا إذا دنت ساعته مقهوراً أو مقبوراً، وإذا حاولنا البَحث عن الأهداف أو الأسباب الكامنة وراء بثه لهذه الرسائل، سنجد أنها كثيرة ومن أهمها:

* إثبات أنه لا يزال على قيد الحياة ومتابع للأخبار الحية، لذلك فهو يختار التعليق على أحداث ساخنة في المنطقة العربية لإثبات الوجود، فهو متمسك بمبدأ «أنا أعلق إذن أنا موجود».

* التأكيد على أن تنظيم «القاعدة» لا يزال بخير. ربما يكون في موقف يحرمه من العمل، لكن الظاهرة الصوتية تثبت وجوده في مواجهة الجميع، طالما أن الكلام لا يكلف شيئاً.

* طمأنة التنظيمات الإرهابية التي أخذت فكرة «القاعدة» وباتت تعمل بمفردها ووفق مصالحها، بأن الزعيم الملهم صاحب الفكرة لا يزال حياً، فعليهم أن ينشطوا وسوف تتحمل أكتافه النتيجة، فكل عمل إرهابي في العالم يُنسب إلى «القاعدة».

* التأكيد على أنه الزعيم الأوحد لتنظيم «القاعدة»، والمنظر الرئيسي له، وصاحب الصنعة الأصلية للإرهاب، وليس تابعه «قفه» صنعة «تايوان»، وأن فتواه ملزمة التنفيذ سواء كانت منطقية أو همايونية، دينية أو سياسية، ولم لا، وهو الشيخ والعالم والمفتي والسياسي والقاضي والجلاد والزعيم الذي لا تُرَدُّ له كلمة في عالم الظلام؟

* إشعار المجتمع الدولي بأن تهديد «القاعدة» موجود وخلاياها النائمة مستعدة للعمل، فهي رهن بنان زعيمه الأوحد، ويدها قادرة على أن تصل إلى كل مكان في العالم فاستمعوا وعوا! لذا فإن رسائل ابن لادن موجهة لعدد غير قليل ومتنوع من المتلقين، والذين لكل منهم ما يبحث عنه في هذه الرسائل وفق مصالحه وتوجهاته ورؤاه، ومنهم على سبيل المثال:

* المجتمع الدولي بأسره، عرباً وأجانب، ليبلغه بأنه يرصد ما يحدث، وقادر على كيل التهم لكل من يريد.

* المتطرفون والإرهابيون المنتشرون في دول الشرق الأوسط الذين يتبنون أفكار «القاعدة» ويحتمون بغطائها، حتى لا يتم انكشافهم للسلطات المحلية.

* الحركات الإسلامية المتطرفة التي تستغل الفرصة لمهاجمة القادة والزعماء وكيل التهم للشعوب بالاستعباد والاستسلام وقبول الأمر الواقع.

* أجهزة استخبارات الدول الغربية التي تريد أن يظل الإسلام العدو الرئيسي الذي توجه إلى قلبه كل الحراب والأسهم.

* أصحاب النفوس الضعيفة الذين يؤمنون بشعارات ابن لادن بأنه يقف ضد الحملة «الصهيونية -الصليبية»، وهو في واقع الأمر لم يزد جهده عن التصريحات والرسائل وأشرطة الفيديو، أي «الجهاد الإعلامي المسموع والمرئي» فقط، ولم يفعل شيئاً واقعياً وملموساً حيال ما يعانيه المسلمون في فلسطين أو الشيشان أو في أماكن أخرى من العالم.

* بعض القادة والزعماء العرب الذين يجدون في رسائل ابن لادن الفرصة الكبرى ليزجوا في المعتقلات والسجون بمزيد من خصومهم ومعارضيهم بزعم اتهامهم بالتطرف والعنف.

* وسائل الإعلام التي تجد في رسائل ابن لادن فرصة للتطبيل والتهليل وإطـلاق الـشـعـارات، واستضافة المحللين والخـبـراء الاستراتيجيين الذين يحاولون تفسير ما لا يقوله، وينفخون في كلماته، وكأن الكون يدور حوله، وأن كلماته هي القول الفصل في الجهاد.

* الشعوب المقهورة من الديكتاتوريات الحاكمة، وهي ترى في «طق حنك» ابن لادن تنفيساً عما تعانيه.

* الإدارة الأميركية برئاسة «بابك أو أمك»، التي تسعدها رسائل ابن لادن حتى تبدو التحذيرات الإرهابية حقيقية، ومن ثم تعطي مبرراً لاستمرار الحرب على أعداء أميركا و«البعبع» الذي يهدد الديمقراطية الغربية.

* الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة»، أيمن الظواهري، بألا «ينسى حاله» ويعتقد أنه استولى على «القاعدة»، وانفرد بالرسائل، فزعيمها لا يزال يتابع الأحداث ويعلق عليها، ويوزع فتاواه على جماعة الشر.

تتبقى لنا محاولة الوقوف على مدى قناعة صاحب الرسائل بوجود أحد ينصت لما يقول وربما ينفذه، وهنا قد يرى البعض أنه لا مكان لطرح مثل هذا التساؤل، خاصة أن استمرار ابن لادن وإصراره على بث الرسائل على مدى السنوات الثماني السابقة يحمل ضمنياً الدلالة على ثقته في أن هناك من يتلقاها، وأن التنظيم لا يزال له أتباع. لكن هذا التبرير مردود عليه، فالرجل يدري تماماً انتهاء أكذوبة تنظيم «القاعدة»، وهو على يقين من تفككه إما نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي مُني بها وإما نتيجة انحسار مناطق العمليات التي كان ينطلق منها أتباعه، في ظل المطاردة الهائلة لمعظم دول العالم لعناصر التنظيم واعتقال معظمهم.

التساؤل، إذن، عن حقيقة جدوى هذه الرسائل مشروع وواقعي، لكن الإجابة عنه تحتاج إلى معرفة مضمون الرسائل التي يبعثها ونوعية المفردات التي يستخدمها، وهنا نجد أنفسنا نواجه رؤية سطحية للأحداث ناتجة عن متابعته للأخبار من محبسه الإجباري دون توافر القدرة على التحليل من ناحية، وضعف الإدراك الاستراتيجي الواضح في فهمها وتفسيرها من ناحية أخرى.

فعندما يفهم أن الجهاد هو الاختباء في الكهوف وتركيز النشاط في بث الرسائل، ثم يكيل التهم جزافاً للجميع، بمن فيهم قيادات الجماعات الإسلامية، ويطالب الآخرين بالجهاد، نشعر بمدى العزلة التي يواجهها في محاولته الاتصال بالعالم الخارجي، والسعي للخروج من «الجهاد الافتراضي» إلى عالم الواقع.

ويتساءل في رسالته الأخيرة بدهشة عن أسباب توالي المصائب على الأمة الإسلامية! رغم أنه السبب الرئيسي في هذه المصائب، وإذا كان يطالب بتشكيل «هيئة مناصحة» من علماء المسلمين فربما يكون هدفه الرئيسي هو الحصول على النصح، لأنه لم يجد من ينصحه عندما غرّر به أصحاب الأفكار المتطرفة ودفعوه إلى طريق الظلام.

من المؤكد أن رسائل طيور الظلام ستستمر طالما تمسكوا بالجهاد الافتراضي في الفضاء الإلكتروني والإعلامي، لكن المهم هو إدراك أن مضمون هذه الرسائل لا يخرج عن كونه «أضغاث أحلام».

عن / جريدة «الاتحاد» الإماراتية

مليارات الحكومة القطرية تفشل في إنعاش السوق والمصارف

الدوحة/ متابعات:

تكبدت الأسـهـم القطرية خسائر بأكثر من 30%، منذ مطلع الـعـام الـحـالـي وحتى الأسـبـوع المنتهي الخميس 19 - 3 - 2009، بما في ذلك أسهم القطاع المصرفي، على الرغم من الخطط الحكومية التي ضخت 19.5 مليار ريال لدعم الموقف المالي للبنوك، وإنقاذ السوق.

وقال خبراء ومحللون أنه حتى في حال صعود السوق لجلسة أو جلستين عقب إعلان الخبر أو إتمام عملية ضخ الأمـوال فإنها ستعود مرة أخرى للانخفاض، خاصة وأن الارتفاعات غالباً ما تكون بسبب شراء مضاربين.

وأضافوا أن هذه الخطط قد لا تؤتي ثمارها بسبب إحجام البنوك عن إقـراض عملائها تحوطا من نقص السيولة، أو زيادة نسبة التعثر، بالإضافة إلى أن قيام الحكومة بضخ سيولة تقدر بـ 13 مليار ريال في البنوك لـزيـادة رؤوس أموالها ودعم ملاءتها المالية، وإنـقـاذ سـوق الـدوحـة من التراجعات الحـادة، لم يحقق هدفها؛ لأن الأسهم تماسكت خلال الربع الأخير من 2008، ثم عـادت مـرة أخـرى مطلع العام الحالي، وهوت إلى أقل من أسعارها قبل إعلان هذا الخبر (الـدولار يعادل 3.64 ريالات).

وفي أعقاب إعلان الحكومة عن شـراء محافظ استثمار البنوك في الأسهم المحلية بقيمة 6.5 مليارات ريـال، ارتفعت السوق بنسبة 8.85% في جلسة واحـدة، ثم فقدت هذه المكاسب خلال 4 جلسات متتالية.

وفيما قال محللون أن هذه الخطط «السخية» من جانب الحكومة كانت بحاجة لبعض التعديلات حتى تؤتي ثمارها؛ يـرفـض الـبـعـض الـتـدخـل المباشر للحكومة في الأسواق، ويعتقد آخرون أنه بالرغم من ضخ كل هذه السيولة إلا أن المـصـارف لن تعاود نشاط الإقراض، ولن تحقق نموا في أرباحها كما كان في السابق؛ أو حتى نموا بنسبة قريبة مما كانت تحققه.

وقال مدير عام شركة الشرق الأوسط للخدمات المالية سامر الجاعوني إن الهدف الأساسي من الخطة السخية من حكومة قطر لإنعاش المصارف وسوق الدوحة لن تؤتي ثمارها على المـدى القصير، والمشكلة الأساسية هي قدرة المصارف على الإقراض في ظل معاناتها من السيولة.

سامر الجاعوني

وأضـاف أن قيام الحكومة بضخ 19.5 مليار ريـال في المصارف لا يعني انتهاء مشكلة نقص السيولة، لأن الأمـر مرتبط بشكل مباشر بمنابع التمويل الدولية، وإذا حاولت البنوك القطرية الاقتراض من المصارف الدولية فإنها لن تقرضها بسهولة بسبب شح السيولة لديها أيضا، وبالتالي فالمصارف القطرية لا تستطيع في ظل تناقص التمويل من المؤسسات الدولية أن تقرض نفسها بشكل مباشر، ولا بد من تدخل الحكومة لحل هذه المشكلة.

ولفت الجاعوني إلـى أن الحكومة قـررت استخدام جزء من الاحتياطات الكبيرة المتراكمة لديها لعمل توازن نسبي للسوق المحلية، مشيرا إلى أن تدخل الحكومات أمر متعارف عليه في ظل الأزمات لأن مدى قـدرة اقتصاديات الدول على التعافي في فترة زمنية قصيرة؛ مرتبط بشكل مباشر بمدى قوة التدخلات الحكومية.

وأوضح الجاعوني أن خطة الحـكـومـة الـقـطـريـة كانت سخية للغاية مع مصارفها، حيث كانت تهدف إلى إعادة إنـعـاش عمليات الإقـراض من جانب البنوك لعملائها، بالإضافة إلى التخفيف من خسائرها جراء تراجع قيمة الأسهم الداخلة في محافظها، وتجميل وضعها المالي، تمهيدا لتأهيلها للاقتراض من البنوك الدولية.

وقـال الجاعوني «لا أحد يستطيع أن يجزم أن أرباح البنوك مستمرة بنفس نسب النمو الذي حققته خلال 2008، أو حتى بنسب قريبة منها».

وزاد الجـاعـونـي «إن البنوك تأثرت بعدة مشاكل تطلبت تدخل الحكومة، من بينها تراجع قيمة الأصـول والعقارات، وتعثر الكثير من العملاء عن سداد التزاماتهم، وسحب الودائع من البنوك، ومـن الممكن ألا تكفي هذه الخـطـط الحكومية لتعزيز قدرة المصارف على مواصلة نشاط الإقراض خلال 2009 عند نفس مستوياته خلال الأعوام السابقة».

وقـال خبير الأوراق المالية أحمد عبد الحكيم في إن خطة الحكومة تهدف بالدرجة الأولى لمساعدة القطاع البنكي، وهذا الأمر بعيد تماما عن السوق والتداولات، لافتا إلى أن هذا القرار يهدف إلى دعم موقف البنوك وتعويض خسائرها الناجمة عن استثماراتها في سوق الدوحة، وبالرغم من الخطة السخية للحكومة إلا أنها لم تقم على ضخ سيولة بشكل مباشر.

وأكـد عبد الحكيم أن هذه الخطة تهدف لتحقيق التوازن والاستقرار على المدى البعيد، من خلال توفير سيولة تمكن البنوك من إقـراض زبائنها، وتمويل المشروعات والشركات الخاصة، وهـو ما يصب في مصلحة الاقـتـصـاد الكلي للدولة.

وزاد عبد الحكيم أن الإجراءات الحكومية حتى الآن موفقة وفقا للأهداف التي اتخذت من أجلها وهي دعم المصارف، مشيرا إلى أن التحدي الحقيقي سيكون بعد الانتهاء من ضخ كافة السيولة التي تم الإعلان عنها للمصارف، خاصة وأنه لم يتم ضخ سوى 5 % من عمليات زيـادة رأس المـال في بعض البنوك القطرية.

وأرجـــع عبد الحكيم في حديثه لـ»الأسواق.نت» تأخر الحكومة في ضخ السيولة لبعض المـصـارف إلـى أنه من الممكن أن يكون الوقت المناسب لاستكمال هذه الخطة بعد الانتهاء مـن توزيعات الأرباح لاقتناص فرصة تدني الأسعار، ومساعدة السوق على الاستقرار.

وقال عبد الحكيم: «أنا ضد تدخل الحكومات المباشر في أسـواق المـال، ولكن الحكومة القطرية لـم تتدخل بشكل مباشر، وإنما قامت بعملية دعم فقط للقطاع المصرفي، وربما تكون السوق قد استفادت من هذه الخطة أو أسهم القطاع المـصـرفـي؛ إلا أن التدخل المرفوض هو دخول الصناديق السيادية للدولة الأسواق».

وقـال مدير شركة بلتون فايننشال-قطر، أحمد مراد في حديثه لـ»الأسواق.نت» لا بد أن نفرق بين عمليتي التدخل التي قامت بهما الحكومة القطرية؛ ففي المـرة الأولـى عندما أعلنت عن زيادة رؤوس أموال عدد من البنوك بنسبة تتراوح بين 10 و20 % كان الهدف الأساسي من القرار هو تهدئة المستثمرين، واستعادة الثقة التي تأثرت جراء الأزمة المالية العالمية.

وأوضح مراد أن هذا القرار كـان مـن الممكن أن يكون بطريقة مختلفة تفيد البنوك من خلال وضع هذه الأموال كودائع لدى البنوك بدلا من ضخها لزيادة رؤوس أموال البنوك التي ستقلص في النهاية من عائدات المساهمين الحاليين، كما أنها ستساعد جهاز قطر للاستثمار بدلا من أن تدخل في كل البنوك كمساهم.

وأضاف مراد « أن البنوك ابتعدت كثيرا عن النشاط الرئيسي الذي أنشئت من أجله وهو توفير التمويل، ودخلت في أنشطة استثمارية بعيدة عن نشاطها رغبة في تحقيق أرباح مرتفعة، مثل الاستثمار في البورصة، والعقارات، وذلك على حساب تمويل المشروعات وتحقيق الأرباح التشغيلية.

وأكـد مـراد أنه ضد تدخل الحكومة في الأسـواق، لافتا إلى أن قرارات حكومة قطر لا تعد تدخلا مباشرا في السوق، كما فعلت الكويت، والتاريخ يثبت أن أي تدخل حكومي من هذا النوع سيفشل لا محالة، حيث ستهبط الأسـهـم مرة أخرى، لأنه في النهاية لا يوجد ما يمنع نزوله إذا كان لا يعتمد على ثقة المستثمرين.

كوافيرات في السعودية يتنقلن بين المنازل ويحقن النساء بمواد ضارة

الرياض/متابعات:

لم تعد خدمات التوصيل للمنازل تقتصر على المطاعم ولا على التموينات الغذائية، فقد توسعت هـذه الخـدمـات ووصلت إلى صالونات التجميل، التي أصبحت توفر خدمات حقن الخدود واليدين والجسم والوشم وإجراء عمليات إذابة السلويت تحت مسمى أخصائية التجميل، والتي لا تحمل غالبا شهادة طبية متخصصة تصرح لها بمزاولة هذه المهنة التي تمارس في المنازل أو المشاغل دون رقيب.

يقول استشاري التجميل، زميل الكلية الملكية الكندية الدكتور أيمن حلمي، إن «هذه المشكلة بـدأت تظهر وتنتشر بطريقة غير قانونية من قبل المشاغل التي تستقطب عدداً من الزبائن للكسب المـادي فقط، والمشكلة تعود إلى سببين: الأول المضاعفات الناتجة عن المـواد التي تستخدم في عملية الحقن، وهي مواد ضارة ومحظورة عالميا ينتج عنها التهابات صديدية وبكتيرية، وأحياناً فطرية، وتستغل المشاغل جهل بعض النساء بخطورة الأمر ، فيقبلن على ذلك من خلال الدعايات التسويقية حول هذه المـواد، والادعـاء بأنها مواد نباتية ليس لها ضرر. أما السبب الثاني فهو المضاعفات الناتجة عن طريقة الحقن، وانعدام الخبرة في هذا المجال».

وأضاف أن «هناك حالات عدة قمت بمعالجتها ، ومنها ما كان في الوجه وفي اليدين، وهناك حالة عالجتها بعد أن حقنت إحدى العاملات في المشاغل مريضة في الجسم بناء على طلبها، فتحول مكان الحقن بعد مرور الوقت إلى خراج ومواد ملتهبة، ونقلت هذه المريضة إلى أحد المستشفيات الكبيرة في الرياض، وتم إدخالها إلى العناية المركزة لمدة طويلة حيث أجريت لها عدة عمليات، ولازمت المستشفى شهوراً طويلة، وحالة أخرى لسيدة حقنتها إحدى العاملات في الساق لتكبير حجمها، فأصيبت بالتهاب مزمن غير بكتيري، ثم تحول إلى مـواد متكتلة وقاسية وكأنها حقنت بمادة إسمنتية».

وأشار الدكتور حلمي إلى أن عمليات حقن الشفاه أيضا لها آثـار سلبية لا تظهر في وقت مبكر. بل بعضها لا يظهر إلا بعد سنة أو سنتين، ومنها ظهور التهابات أو تشوه عند الابتسامة، وكذلك تغير لون الشفاه بشكل غير مقبول.

وعن التدخل

وناشد الدكتور حلمي بتوعية المجتمع بخطورة هذه المـواد ، وأن يمنع الحقن في بعض المشاغل، على ألا يتم استخدامها إلا على أيدي أطباء متمكنين وممارسين لهذه العمليات.

من جانبها، قالت إحدى المريضات «أ. ب» « إذا كان الخطأ قد يحدث عند الأطباء المزاولين لهذه المهنة بصورة قانونية، فـإن هؤلاء العاملات اللواتي يمارسن هذه المهنة تتضاعف الأخطاء لديهن، وذكرت أن الأسباب التي تجعل هؤلاء السيدات يلجأن إلى هذه المشاغل أو يستقبلنهن في بيوتهن كثيرة، وهي هروبهن من المواعيد والانتظار في العيادات، بالإضافة إلى بحثهن عن ما هو سريع ومختصر، ولا يدركن العواقب لهذا الأمر.

وتقول إحدى المريضات «ن. س» إن مشكلتها بدأت بالحقن في منطقة (الوجنتين والشفايف) في أحد المشاغل، الأمر الذي أدى إلى إصابتها بالتهاب، وأضافت أنها أعادت الاتصال بمن حقنتها، فقالت إن الأمر طبيعي جـداً، وإن الألم سوف يزول بعد فترة، ولكن الأمر لم يكن ألماً فقط، بل تحول إلى التهاب بكتيري ألزمها بالجلوس في المستشفى فترة طويلة للعلاج.

وأضافت أنها سألت هذه العاملة في المشغل، وعلمت أنها لا تحمل شهادة طبية وأنها غير متخصصة في هذا المجال، وقالت إن الموضوع لم يقتصر على هذا الحد، بل إن هذا المشغل الذي تعرضت للحقن فيه، وظف طبيبة نسائية تقوم بعمليات تجميل للنساء المتزوجات في المشغل، بل تصل إلى المنازل.

وعن الأسعار أشارت إلى أن «عملية الحقن للإبرة الواحدة (5مل) تصل إلى 2500 ريال، وهي بذلك باهظة ومكلفة جـداً، والنتيجة التهابات وتشوهات.

وقالت إن إحدى الكوافيرات التي تمارس مهنة الحقن داخل وخـارج المشاغل تمارس هذه المهنة منذ سنتين، وإن السيدة المسؤولة عنها جعلتها تصل إلى العديد من الشخصيات وعمل حقن لهن، بل إن لديها زبائن من خارج المملكة.

وأضافت أنها تعمل مع أحد المشاغل بنسبة معينة لصاحبة المشغل، وأن هناك عروضاً خاصة لمن تقوم بزيارتها في المنزل، كما أن خدمتها لا تقتصر على ذلك فحسب، بل تقوم ببيع كريمات تجميل وإزالة الكلف والنمش من الوجه، وهي مصنوعة من مواد طبيعية نباتية تقوم باستيرادها من أوكرانيا ومن سوريا.

إطار:

على ذات الصعيد قالت مديرة الوحدة النسائية بأمانة مدينة الرياض الدكتورة ليلى الهلالي إن «لدينا فريقاً كاملاً من فتيات سعوديات مهمتهن الإشراف على جميع مشاغل الرياض. على الرغم من اتساع المدينة، وفي حال تواجد مشاغل مخالفة للشروط المبنية عليها يتم الإبلاغ عنها فوراً ، وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة، أما فيما يتعلق بالمشاغل التي يوجد بها أخصائية تجميل أو طبيبة تجميل أو طبيبة نسائية تقوم بممارسة مهنتها في المشغل، فإننا نقوم بإغلاق المشغل تماما لأنه يمنع منعاً باتا أن تمـارس الأخصائية أو طبيبة التجميل عملها في مشغل.

وناشدت الدكتورة الهلالي المواطنات بالحرص على التبليغ فـوراً للأمانة عن طريق الموقع الإلكتروني أو عن طريق الهاتف (4112222)، وأكدت أن هذه الأمور تعتبر من إماطة الأذى عن الطريق، وعلى صاحبات المشاغل الاطلاع على النظام والإلمام به. حتى لا يقعن في أمور كبيرة يحاسبن عليها ويتحملن مسؤوليتها.

عرض أحدث طرق متابعة وعلاج المرض

38 بالمائة من سكان الإمارات يعانون من ارتفاع ضغط الدم

الشارقة/متابعات:

كشفت الدكتورة نسيم محمد إبراهيم مديرة إدارة الرعاية الصحية الأولية بالشارقة أن نسبة مرض ارتفاع ضغط الدم تشكل 38 بالمائة من إجمالي سكان دولـة الإمـارات، مشيرة إلى أن ارتفاع ضغط الدم من أهـم عـوامـل الإصـابـة بالنوبة القلبية وفشل أو قصور القلب والسكتة الدماغية وهي الأمراض التي تسبب الوفيات في الوقت الحالي.

جاء ذلك خلال ورشة عمل حول « قياس ومعالجة عوامل الخطورة لأمراض القلب عند مرضى ارتفاع الضغط والدهون» نظمتها لجنة التعليم الطبي المستمر بالرعاية الصحية الأولية بالشارقة بمشاركة أكثر من 100 طبيب وطبيبة من العاملين بمراكز الرعاية الصحية الأولية بالدولة، وافتتحها السبت الماضي الشيخ محمد بن صقر القاسمي مدير منطقة الشارقة الطبية بفندق راديسون ساس الشارقة.

وأوضحت الدكتورة نسيم أن أمراض القلب والجلطات مثلت 31 بالمائة من نسبة الوفيات في منطقة الشرق الأوسط، وأكدت أن وزارة الصحة الاماراتية تعمل على نشر الوعي بعوامل الخطورة والمرض وارتفاع ضغط الدم الشرياني مما يعزز فرص التشخيص المبكر على مستوى الدولة ويخفف الأعباء على المجتمع وذلك من خلال إستراتيجية وضعتها الـوزارة تقوم على تقديم خدمات صحية متكاملة للحد من انتشار هذا المرض على المدى البعيد .

من جانبه عرض الدكتور محمد إبراهيم استشاري ورئيس قسم الأمراض الباطنية والمدير الفني لمستشفى الكويت أحدث طرق متابعة وعلاج مرض ارتفاع ضغط الدم بإعتباره من أكثر الأمـراض انتشاراً خصوصاً في المجتمعات العربية حيث تبلغ نسبة انتشاره 26 في المائة وأن من بين كل أربعة أشخاص هناك شخص يعاني من هذا المرض.

وأشار إلى أن نصف عدد المصابين بهذا المرض لا يعلمون أنهم مصابون به ونصف الذين يعرفون لا يراجعون الطبيب للمعالجة الأمر الذي زاد من ارتفاع هذه النسبة منوها الى انه وفقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية فـإن مليار شخص يعانون من ارتفاع ضغط الدم في العالم وأكثر من نصف مليار شخص آخر سيصابون بالمرض الذي يوصف بالقاتل الصامت وذلك بحلول عام 2025.

ومن ناحية أخرى، قال الدكتور يوسف السركال مدير مستشفى الكويت بالشارقة إن دراسة حديثة قام بها استشاري أمراض الجهاز التنفسي بمستشفى راشد الدكتور بسام محبوب بين طلبة المـدارس بينت أن أكثر من 70 بالمائة من الأشخاص المصابين بمرض الربو يعتمدون على أدوية مهدئة وليست معالجة ويترددون للعلاج لدى الأطباء العامين، وأوضـح انه وفقا للدراسة فإن نسبة المصابين بالربو في الامارات تتراوح بين 13و 15بالمائة.

ولفت السركال خلال مؤتمرا علمي عقد أمـس في الشارقة أيضا حـول أمـراض الجهاز التنفسي بمشاركة نحو 150 طبيبا وطبيبة وفنيا من العاملين بالمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بالشارقة ودبي والإمارات الشمالية ونظمه مستشفى الكويتي بالشارقة، إلى أن المؤتمر يأتي تماشياً مع استراتيجية وزارة الصحة الهادفة إلى بناء وتطوير القدرات الفنية للعاملين لديها ودعم عملية التعليم الطبي المستمر بالمستشفيات .. منوها الى ان وزارة الصحة خصصت للمشاركين في المؤتمر 9 ساعات تدريبية معتمدة .